عندهم من عاملين موظفين أو ثلاثة أو أربعة لانتقاد ما يكون له قيمة ، ومن تأليف أو تصنيف أو ابتكار أو ابتداع ، حتى ان المؤلف الذى لا ينتقد تأليفه منتقد منهم يعد نفسه ساقط المنزلة بين أقرانه»(١) .

ويشف مفهوم « المويلحى » للنقد عن مدى وعيه بوظيفة النقد الاجتماعية فى الارتقاء بالعلوم والفنون والاداب مما يؤكد وضوح « الحس النقدى » لديه . على أن المتأمل فى كلمة « نقد » يجد أنها لا تخلو من معنى « **التغيير** » . كما أنها لا تخلو من مدلول فلسفى . والفلسفة بطبيعتها تقوم على النقد والرفض . والتغيير ــ بداهة ــ يرتبط بالانسان من جانب ، وبالمكان والزمان من جانب آخر . وهذا يسلمنا الى التاريخ . ومن ثم ففكرة النقد ــ بمعنى التغيير ــ تمس البعد الزمنى ، والعلاقة بين الماضى والحاضر ، والانسان . فهى بقدر **ما تحلق فلسفيا تحدّق فى الواقع الاجتماعى .**

٢ ــ المويلحى ونقد البنية الأساسية للمجتمع :

لن يتسنى لنا معرفة أبعاد فكرة « نقد المجتمع عند المويلحى » الا بدراسة منابع الفكرة أو مصادرها فى تراث الفكر المصرى الحديث . وكيف كان هذا التراث بمثابة المهاد الذى أفرز رؤية « المويلحى » وحدد من نوعية مواجهته للمشاكل التى يطرحها الواقع الاجتماعى لمصر الحديثة .

والتعرف على منابع فكرة النقد ــ من خلال الموروث الفكرى ــ انما هو ــ فى التحليل الاخير ــ دراسة لفكر الطبقة البورجوازية المصرية . وهو الفكر الذى حاولت تلك الطبقة أن تغرسه فى تربة الواقع المصرى . كما ينبىء عن « **أشواق أو طموح** » الطبقة البورجوازية البازغة فى تغيير الواقع القائم ــ وهو واقع لم يكد يتخلص من رواسب

---

(١) مختارات المنفلوطى ص ١٤١ ، وانظر حديثه عن منزلة النقد عند الغربيين فى مقال نشرته مجلة « المقتطف » فى ديسمبر ١٨٩٥ تحت عنوان أراجيز العرب ــ انتقاد الكتاب وبحث فى الانتقاد » .

النظام الاقطاعى المملوكى ــ واستشرافها للسيطرة الفعالة على « الدولة الحديثة » التى أرسى دعائمها « محمد على » مؤسس مصر الحديثة •

القراءة الفاحصة للكتاب تثير تساؤلات عن علة النقد الذى وجهه « المويلحى » لطبقات المجتمع المصرى • وطبيعى أن يعبر عن موقف طبقته • ولمعرفة أبعاد هذا الموقف لابد من الوقوف أمام مصادر الفكر الاقتصادى للطبقة البورجوازية التى ينتمى اليها ــ المويلحى •

الملاحظة الأساسية أن تلك الطبقة تميزت بسمات خاصة تشربت فكر البيئة التى نبتت منها • وهى بيئة يمثل المجتمع الاسلامى دعائمها الأساسية • كما أن رواد الفكر العربى الحديث فى مصر قد رسموا مفهوما يكشف عن قيم تلك الطبقة التى ينتمى اليها هؤلاء الرواد • وهو مفهوم يحرص على **أن يجد سندا لأفكاره فى موروث الحضارة الاسلامية** •

والحديث عن البنية الأساسية للمجتمع الذى نشأ فيه « المويلحى » وعبر عن موقفه النقدى لانساقه الاقتصادية والسياسية ولما ساد قمته من فكر ، وقيم معنوية يدفعنا الى تحليل مصادر الفكر الاقتصادى للطبقة البورجوازية المصرية البازغة من خلال تراث رائدين عظيمين : الاول رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ ــ ١٨٧٣) وما بذل من جهد فى تقديم النظرية الاقتصادية والسياسية لتلك الطبقة وموقفها من قيم العلم والعمل والفن • والثانى « الاستاذ الامام محمد عبده » (١٨٤٩ ــ ١٩٠٥) استاذ « المويلحى » وواحد ممن أهدى لهم « الحديث » • فى محاولة للتعرف على امتدادات أفكارهما فى الصور الروائية التى رسمتها ريشة المويلحى فى « حديث عيسى بن هشام » •

والفكر الاقتصادى لهذين المفكرين يكشف عن موقفهما من التراث•

---

(١) مناهج الالباب المصرية فى مناهج الاداب العصرية ــ الاعمال الكاملة دراسة وتحقيق محمد عماره (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى أيار (مايو) ١٩٧٣ ، الجزء الاول) ص ٢٥٠ ، ٢٥١ •

فدائما ما كانا يدعمان ذلك الموقف بسند من الموروث الدينى وما يمثل من عطاء الحضارة الاسلامية بهدف تأصيل أبعاد موقف الطبقة البورجوازية (الاسلامية) فى صعودها ، وتأكيد تميزها عن البورجوازية الأوروبية • وواضح أنهم جميعا (الطهطاوى ، الافغانى ، محمد عبده ، المويلحى وبقية الرواد العظام من مفكرى وفنانى عصر الاحياء) كانوا يبحثون فى الماضى عن تفسير لمشكلات يطرحها الواقع الاقتصادى والسياسى والفنى ، بهدف رسم صورة للمستقبل •

* * *

عند « الطهطاوى » (١٨٠١ — ١٨٧٣) أن تقدم الوطن لا يتم الا بالاعتماد على عاملين : الاول : معنوى ، يتمثل فى التمدن فى الاخلاق والعوائد والاداب ، يعنى التمدن فى الدين والشريعة •

الثانى : مادى ، وهو التقدم « فى المنافع العمومية ، كالزراعة والصناعة • ويختلف قوة وضعفا باختلاف البلاد ، ومداره على ممارسة العمل وصناعة اليد ، وهو لازم لتقدم العمران »(١) فهو هنا يؤكد على **العمل** بوصفه قيمة أساسية للتقدم الاجتماعى •

والمنفعة عند الطهطاوى ، تتحقق من وجهين : « مادة ، وكسب • أما المادة فهى حادثة عن اقتناء أصول نامية بذواتها ، وهى شيآن : نبت نام ، وحيوان متناسل •• وأما الكسب فيكون بالأفعال الموصلة الى الكفاية ، والتصرف المؤدى الى الحاجة من وجهين ، أحدهما تقلب فى تجارة ، والثانى : تصرف فى صناعة ، وهذان الوجهان هما فرع لوجهى المادة السابقين ، فصارت أسباب المواد المألوفة ، وجهات المكاسب المعروفة ، **أربعة أوجه : نماء زراعة ، ونتاج حيوان ، وربح تجارة ، وكسب صناعة** »(١) وعلى هذا ، فلن يتحقق الكسب أو تنمية الثروة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

الا من خلال العمل . « فالمدار على العمل فى الرواج ... وفى الحقيقة جميع هذه الاعمال لا يتمكن الانسان من الانتفاع بها حق الانتفاع الا بوجود الارض المخصبة أو القابلة للخصوبة بالصناعة التى هى محل العمل » (١) على أن الارض المخصبة أو القابلة للخصوبة تقتصر قيمتها ـ أو تكاد ـ فقط على وجود خاصية الخصب أو الصلاحية للزراعة لكنها تظل تفتقر الى **العطاء أو العمل الانسانى** . « فالارض المخصبة فضلها انما هو وجود خاصية الخصب ، الذى هو قبول الانتاج والاثمار ، وهذه الخاصية بالنسبة لذات الارض غير محسوسة بل هى عبارة عن الاستعداد والقبول لاستخراج المحصولات منها بالعمل ، فهى فى أولى أمرها ، وقبل اصلاحها ، تحتاج كغيرها من الأشياء الطبيعية الى قوة ادراك واختيار صادرة عن عقل وتمييز ممن يريد أن يتعاهدها بالعمل ويصلحها (٢) . وهو يمس فى مناقشته للعمل وقيمته المتنامية التى يضيفها « **الجهد البشرى** » . فالعمل يكسب المادة الطبيعية الخام فائضا فى قيمتها ، « فللأمور المعاشية فى الظاهر جهتان جهة فاعلية وجهة انفعالية أى محلية ، والأول هو الأشغال والثانى هو الأرض الزراعية .

ثم اختلف هل منبع الغنى والثروة وأساس الخير والرزق هو الارض ، وانما الشغل مجرد آلة وواسطة لا قيمة له الا بتطبيقه على الفلاحة أو أن الشغل هوأساس الغنى والسعادة ومنبع الاموال المستفادة، وأنه هو الأصل الأولى للملة والأمة ، يعنى أن الناس يكتسبون سعادتهم باستخراج ما يحتاجون اليه لمنفعتهم من الارض أو لراحة المعيشة ، فالفضل للعمل ، وأما فضل الارض فهو ثانوى ، وهذا هو الذى يعتمده أهل الفلاحة ، ويستدلون على ذلك بأنه لا يمكن ايجاد الخصب فى الارض الا بدوام **الشغل** واستمرار **العمل** والا لبقيت مجدبة اذا انقطع **الشغل** عنها .

---

(١) نفسه ، ص ٣١١ .
(٢) نفسه .

فان الشـــغل يعطى قيمة لجميع الأشـــياء التى ليست متقومة بدونه ، كالأشياء المباحة التى لا تباع ولا تشترى مما لو خليت ونفسها لاتساوى شيئا ، مثلا الماء والهواء أصلان لمنافع حياة الانسان ، ولا يدخلان فى الثروة والسعادة ، ولا فى الملكية المعدة ، لأن هذين العنصرين اقتضت الحكمة الالهية الأكثار منهما فى جميع المحال وأبيح لكل انسان التمتع بهما، فهما فى حد ذاتهما ، على العموم ، ليسا من الاملاك المتقومة ، وان عظمت فائدتهما ، ولا يزيد فى منفعتهما النسبية الا العمل والشغل ، يعنى أن جلبهما اذا احتاج **للعمل** كان له قيمة بقدر **العمل** فقط ، لان الظمآن اذا احتاج الى من يجلب لـــه المـــاء فى انـــاء كان المجلوب لسدخلة العطش مقوما عند جلبه اليه دون قيمته فى النهر » (١) .

فبالعمل يسخر الانسان قوى الطبيعة لمنفعته . فالماء والهـــواء والنار وان كانت مباحة للجميع الا ان العمل الانسانى يعطيها قيمتها المادية . فطواحين الهواء تكشف عن ارادة الانسان فى استثمار موارد الطبيعة بالاعتماد على عنصر « الهواء » كما أن أجهزة تكييف الهواء تؤكد قدرة الانســـان فى التأقلم مع البيئـــة وترويضها أو تســـخيرها لرفاهيته . والطهطاوى يعكس روح المفكر البورجوازى الأصيل الذى يؤمن بقدرة الانسان وطاقاته الخلاقة فى التنمية . لأن الانســـان هو الغاية من عملية التنمية ، وهو فى الوقت نفسه ، العقل المفكر واليـــد الماهرة ، فيه يتم الانجاز الحضارى أو « **التعمير الحضارى** » .

ويعد تأكيد « الطهطاوى » لأهمية العمل ذا أهميـــة كبيرة فى اطار المجتمع العربى الاسلامى ، خاصة فى وقت كانت ممارسة الاعمال فيه مما يقوم به العامة المعوزون دون الخاصة الأثرياء ، كأنما لاعلاقة بين العمل والثراء (٢) .

---

(١) مناهج الالباب ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) انظر محمود فهمى حجازى ، أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٧١ .

ومعنى هذا ، أن « الطهطاوى » ومن بعده « محمد عبده » وتلميذه « المويلحى » ــ يرفضون تكريس الوضع الطبقى لأفراد المجتمع الذى يشطر البشر قسمين . وهى نظرة ترجع أصولها لفكرة الحضارة اليونانية القديمة التى شطرت البشر الى قسمين : السادة الاحرار (طبقة الحكام القواد ، الفلاسفة) ، والعبيد (وهى الطبقة التى عليها يقع عبء العمل) . وهى نظرة تولدت عنها فكرة امتهان العمل والعامل . بل إن نظرة « الطهطاوى » تعتمد على ركيزة من ركائز الحضارة الاسلامية فتتخذ من « العمل » نقطة البدء فى تحصيل الثروة وزيادتها . فبه ــ العمل ــ تتميز الشعوب المتقدمة عن غيرها حتى تلك التى تملك الموارد الطبيعية والمواد الخام فـ « الأمة المتقدمة فى ممارسة الاعمال والحركات الكدية ، ذات الكمالات فى العملية المستكملة للأدوات الكاملة والآلات الفاضلة والحركة الدائمة ، قد ارتفعت الى أعلى درجات السعادة والغنى بحركات أعمالها ، بخلاف غيرها من الأمم ذات الاراضى الخصبة الواسعة ، الفاترة الحركة ، فان أهاليها لم يخرجوا من دائرة الفاقة والاحتياج ، فاذا قابلت بين أغلب أقاليم أوروبا وأفريقية ظهر لك حقيقة ذلك » (١) .

وبفكر ثاقب ، يضع أصبعه على غائض قيمة العمل « ثم ان المقتطف لثمار هذه التحسينات الزراعية ، المجتنى لفوائد هذه الاصلاحات الفلاحية ، الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية ، والمحتكر لمحصولاتها الايرادية ، انما هم طائفة الملاك ، فهم من دون أهل الحرفة الزراعية هم متمتعون بأعظم مزية ، فأرباب الاراضى والمزارع هم المغتنمون لنتائجها العمومية ، والمتحصلون على فوائدها ، حتى لا يكاد يكون لغيرهم شىء من محصولاتها له وقع ، فلا يعطون للأهالى الا بقدر الخدمة والعمل ، وعلى حسب ما تسمح به نفوسهم ، فى مقابلة المشقة ، يعنى أن الملاك فى العادة تتمتع بالمتحصل

---

(١) مناهج الألباب ، ص ٣١٢ .

من العمل ، ولا تدفع فى نظير العمل الجسيم الا المقدار اليسير الذى لا يكافىء العمل ، فما يصل الى العمال فى نظير العمل الجسيم الا المقدار اليسير الذى لا يكافىء العمل ، فما يصل الى العمال فى نظير عملهم فى المزارع ، أو الى أصحاب الآلات فى نظير اصطناعهم لها ، هو شىء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد الى الملاك ، فان المالك ينتوفى لنفسه أكثر محصول الأرض .. فيترتب على هذا أن كل من يريد من الأهالى أن يتعيش من الخدمة ، التى هى العمل ، يصير مضطرا لان يخدم بالقدر الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ، ولو كان هذا القدر يسيرا جدا لا يساوى العمل ، لا سيما اذا وجد بالجهة كثير من الشغالين ، فانهم يتناقصون فى الأجرة ، ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض ، مع أن الأرض انما تتحسن محصولاتها بالعمل ، فلا يمكن أن يكون ذلك التحسن والزيادة والخصب الا بالعمليات الفلاحية الصادرة من هؤلاء الأجرية الذين تناقصت أجريتهم ، وكما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الأعمال الزراعية من طائفة الفلاحة ، كذلك يحتكرون ثمرات جميع الصنائع ، لأن الصنائع كلها تسعى وتنهض فى الأشغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الفلاحة ، كالحدادة والنجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة .

فينتج من هذا كله أن مزيدا من الناس اذا لم تساعده المقادير على أن يصير مالكا لقطعة أرض ، لا يزال يقاسم مالك الأرض فيما يتحصل من الثروة الزراعية ، ولكن تمتعه ناقص جدا ، فانه لا يأخذ من المحصول الزراعى الا القدر الذى يسمح به المالك فى مقابلة خدمته وفنه وصناعته وثمن الأدوات والآلات والدواليب المهندمة للزراعة ، فاذا كان مالك الأرض سخيا كريما مبسوط اليد كافأ المكافأة التامة ، ووسع على من ينتفع بفنه ، فقد جرت العادة أن الفلاح لا يكافأ على قدر خدمته وحراثته لقاعدة مشهورة : ان من يزرع يحصد ، يعنى أن المحصول للمالك . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « الزرع للزارع » مع أن المعنى فيه أن الزرع لمن بذر والثمرة له ، وعليه أجرة مثل

الأرض ، لا أن العامل يأخذ أجرة قليلة على عمله ... فحديث « الزرع للزارع » لا يدل على شيء من جواز استحواز المالك على المحصولات ، وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند فى غير الأجير الى أن المالك دفع رأس ماله فى مصرف الزراعة والتزم الانفاق عليها فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الاصل فى التربيح ، وأن عملية الفلاح إنما هى فرعية ، أنتجها وحسنها رأس المال ، فان هذه التعليلات محض مغالطة ، اذ فرض الكلام فى العامل جوا لعمل منتج لولاه لما ربحت الأرض ربحا عظيما ، فمواكسة المالك له فى تقليل أجرته محض اجحاف به ، ووصف استملاك الأراضى والصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضى كونه يستوعب جل المحصولات ويجحف بالأجير ، نظرا الى ازدحام أهل الفلاحة ، وتنقيصهم للأجر ، وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية ، وهذا لا يثمر محبة الأجير للمالك (من يزرع الشوك لا يحصد به عنبا) فان هذا فيه ايذاء بعضهم لبعض ، وهو ممنوع شرعا[1] » .

ولابد من التعرف على الخلفية التاريخية التى أفرزت هذا الموقف من النظام الاقتصادى أيام « محمد على » وامتداداته الى أن وصل الى ذروته أيام « اسماعيل » .

جاء موقف « الطهطاوى » استجابة للملابسات الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، التى قضت على تجربة « محمد على » فى التنظيم الاقتصادى للمجتمع المصرى فبعد اتفاقية لندن ١٩٤٠ تقلص أو انكمش نفوذ « محمد على » داخل الحدود الجغرافية لمصر . ونجحت انجلترا فى اجبار « محمد على » على أن يفتح الأسواق المصرية أمام بضائعها ، ويدع لتجارها حرية شراء السلع الزراعية من المصريين ، وفق معاهدة « بالتيمان » التى أبرمت بين

---

(١) مناهج الالباب ... ص ٣١٦ .

انجلترا والدولة العثمانية ١٩٣٨ م وبذلك بدأ تصدع نظام احتكار الدولة ، الذى أقامه « محمد على » فى الميدان الاقتصادى ، وهو النظام الذى يشبه رأسمالية الدولة بتعبيرنا الحديث .. واستتبع ذلك أن أغلقت الدولة مشاريعها الصناعية . ونمت الى جانب التجار الأجانب طبقة من التجار الوطنيين . كما قام بعض المصريين الأغنياء باستثمار أموالهم فى المصانع الخاصة ، وهم أساسا — من كبار ملاك الأراضى وقد ازداد نفوذ هؤلاء الملاك الزراعيين الكبار مما ساعد على تطور النظرة القانونية والفقهية لملكية الأرض ، وللعلاقة بين الدولة وبين الأرض ، ولمركز هؤلاء الملاك حيال ما فى حوزتهم من الأراضى ..

ومعلوم أن الملكية أيام « محمد على » كانت تقوم على مبدأ « ملكية المنفعة » فجاءت « اللائحة السعيدية » التى أصدرها سعيد باشا (٥ أغسطس ١٨٥٨) وأتاحت لورثة هؤلاء الملاك الحق فى أن يرثوا هذه الأرض « الخراجية الميرية » ، بعد أن كانت تؤول من قبل الى بيت المال بوفاة من « كلفوا » زراعتها والانتفاع بها .. كما أجازت لهم هذه اللائحة رهنها .. وكذلك التنازل عنها .. وأجازت أيضا البيع » و « الهبة » لما يحدثه هؤلاء « الملاك » فى هذه الأراضى من الأشجار والمبانى والانشاءات [١] .

وبذلك تدعمت طبقة كبار الملاك ، وتمتعت بالحرية الكاملة فى أن تعهد زراعتها الى مستأجرين ، مما أسفر عن أساليب الاستغلال الاقطاعى

وبصدور « قانون المقابلة » (أغسطس ١٨٧١) أتيح للملاك الذين الذين يدفعون هذه الضريبة الاستثنائية حقوق « الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية واعطاء ثمن أو بدل ما يؤخذ منها — (الأرض) — للمنافع العمومية » وكذلك حق « وقف » هذه الأرض وقفا « خيريا أو أهليا » [٢] .

---

(١) مجلة الطليعة ، عدد يناير ١٩٦٥ ، باب الوثائق ، البند الاول والسابع والتاسع والحادى عشر من اللائحة السعيدية .

(٢) المصدر نفسه .

وكانت أغلبية طبقة الملاك من غير المصريين . فقد كانت ــ على عهد محمد على ــ من الحاشية التركية وفى عهد عباس (١٨٤٩ ــ ١٨٥٤) أصبح السند الاجتماعى لحكمه يقوم على « ملاك الأراضى من كبار الاقطاعيين الباشوات والألبانيين والجراكسة والأتراك » [٣] .

وقد تبلورت هذه الطبقة ، التى تكونت أغلبيتها من الألبانيين والجراكسة والأتراك وبعض المصريين وحققت ثراء فاحشا عندما ارتفع تصديرها للقطن فى سنة ١٨٦٥ م الى مليونى قنطار بعد أن كان ٥ر٠ مليون قنطار سنة ١٨٦٠ ، ثم وصل الى نفس الرقم ــ ٢ مليون قنطار ــ سنة ١٨٧٠ ــ أى بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وعودة قطن الجنوب الأمريكى الى أسواقه ــ بل وقفز هذا الصادر المصرى من القطن الى ثلاثة ملايين قنطار سنة ١٨٧٦ م [١] .

وقد شجع هذا الثراء تلك الطبقة على استثمار رؤوس أموالها فى التجارة والصناعة وساعد على ذلك على تصفية عباس لأهم أركان الاحتكار الذى أقامه « محمد على » ، ثم جاء سعيد فألغى ما بقى منه وأعطى حرية تامة للتجارة دون أية رقابة من جانب الحكومة [٢] .

وهذه الطبقة التجارية شاركت ــ مع التجار الأجانب ــ فى حركة تجارية نشطة زادت وارداتها فى المدة من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٥ من ١ر٩٩١ر٠٠٠ جنيه الى ٥ر٤١٠ر٠٠٠ جنيه ، كما زاد صادراتها فى نفس المدة من ٤ر٤٥٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٣ر٨١٠ر٠٠٠ جنيه [٣] .

واقتحمت هذه الطبقة الزراعية ، التجارية ، المجال الصناعى ،

---

(١) لوتسكى ، تاريخ الاقطار العربية الحديثة ، (طبعة موسكو ١٩٧١) ص ١٨٤ .
(٢) انظر ، لوتسكى ، المرجع نفسه ١٨٤ ، ١٩١ .
(٣) نفسه ، ص ١٩٧ .
(٤) وتشتين ، تيودور ، تاريخ المسألة المصرية ، (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٠) ص ٣٥ من ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران .

فأقامت « كثرة من المشاريع الصناعية الخاصة التى كانت أغلبيتها معامل صغيرة للنسيج ، وورش لتشغيل الخشب ، ومصانع الملح ، والطواحين التجـــارية » (١) ٠

ومن جانب آخر فقد زاد تدخل الأجانب فى حياة البلاد الاقتصادية، وتضخمت الديون الأجنبية ، حتى انتهى الحال الى فرض الرقابة الثنائية ودخول الأجانب أعضاء فى الوزارة المصرية نفسها ، وانشـــاء صندوق الدين ٠ وبذلك بدت لأول مـــرة سيطرة الأجانب واضحـــة على الهيكل الاقتصادى للدولة فى آخر حكم « اسماعيل » وأصبحت تصرفات الدولة المالية ، سواء فى اتفاقها أو اقتراضها ، أو عند فرضها الضرائب المختلفة، خاضعة لارادة الأجنبى ورقابته ٠

وامتدت التبعية الاقتصادية الى قطاع التجارة والمال ، ذلك أن الجزء الأكبر من تجارة الصادرات والواردات المصرية أصبح محتكرا محليا لانجلترا منذ أوائل حكم اسماعيل فقد بلغ ثلاثة أربـــاع حجم التجارة الخارجية المصرية مع انجلترا وحدها سنة ١٨٦٣ ٠

ويمكن القول ان الاقتصاد المصرى أصبح تابعا فى عهد اسماعيل للاقتصاد الانجليزى ثم الفرنسى بالدرجة الأولى ، ولاقتصاد بـــلاد أوروبا الغربية بدرجات متفاوته ٠ وذلك نتيجة لتمتع الأجانب فى مصر بالامتيازات الأجنبية ، خاصة تلك التى كانت تتصل أو تمس النواحى التشريعية والمالية والقضائية ٠ وقد مكنت الامتيازات المذكورة رعايا الدول المتمتعة بها من حرية التصرف ، والعمل فى السوق المصرية ، كمـــا أضفت عليهم مزايا مالية وضريبية لم يكونوا يتمتعون بهـــا فى بلادهم ذاتها ، وساعدهم ذلك فى التغلب على الوطنيين فى أسواق التجارة والمال٠

وقد كان طبيعيا أن يزداد خضوع الاقتصاد المصرى بعـــد احتلال

---

(١) لوتسكى : المرجع السابق ٠

انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، فان سيطرتها على البلاد سياسيا سهل لهـا تسيير الاقتصاد المصرى تبعا لمشيئتها ، كما ثبت أقدام الأوربيين عموما فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى التى رغبوا فى ممارستها ، بل انهم كانوا يرسمون وينفذون غير ذلك من السياسات الاجتماعية ذات الأثر المباشر فى حياة مصر الاقتصادية ، كالتعليم كما سنرى فى الصور الروائية أو الحواريات التى رسمتها ريشة الويلحى فى « حديث عيسى ابن هشام » •

وقد أضاف الانجليز الى أشكال التبعية المذكورة شكلا جديدا وهو خاص بالناحية النقدية ، فقد بدأوا سنة ١٨٩٨ بانشاء بنك للاصدار فى مصر هو « البنك الأهلى » ، وكان منشأة انجليزية فى رأسمالها وادارتها، وعززت هذه المنشأة الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدين • وتم ربط العملة المصرية بالعملة الانجليزية بعد تثبيت سعر الصرف بين الجنيهين المصرى والاسترلينى [1] •

وبذلك تكاملت حلقات خضوع الاقتصاد المصرى للاقتصاد الانجليزى خاصة ، والاقتصاد الأوروبى عامة ، اذ أصبحت تلك الحلقات تجارية ومالية ونقدية فى آن واحد • وزاد من وطأتها ارتكازها جميعا على السيطرة السياسية والامتيازات الأجنبية • بل لقد ازدادت قوة وفاعلية لما صاحبها وانبعث منها فى الوقت نفسه من تبعية ثقافية • على أن هذا الجانب ــ التأثر الثقافى أو لنقل الثقافة القومية ــ كان فى مرحلة الأخذ والتلقى ولم يكن قد وصل بعد الى مرحلة العطاء ، ومن ثم ،التميز والاستقلال •

ويكشف الاطار العام للخلفية التاريخية عن أصالة فكر الطهطاوى المعبر عن الطبقة البورجوازية البازغة ــ كما ينبىء موقفه عن نقد

---

(١) انظر : د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى ، (القاهرة ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٦٢) ص ٤١١ وما بعدها .

الهيكل الاقتصادى للدولة بعد أفول نجم « محمد على » وتداعى البنيان الاقتصادى للدولة • وقد صدقت نبوءة الرجل كما حدث بعد ذلك ، فقد انتهى الأمر بالاحتلال الانجليزى • وجاء — من بعده — « الويلحى » ليصور أبعاد الأزمة فنيا •

ومن الأهمية أن نقف أمام المدلول الاجتماعى الـذى يكمن خلف آفاق الخلفية التاريخية و « هذه التطورات الاقتصادية التى شهدتهـا مصر ، والتى تبلورت فى عهـدى سعيد باشـا (١٨٥٤ — ١٨٦٣ م) واسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩ م) كانت تعنى ، اجتماعيا :

* أن طبقة كبـار الملاك الاقطاعيين — وأغلبيتها غربية قوميـا وحضاريا عن مصر — قد أخذت تلعب دورا كبيرا فى التجارة والصناعة ، الى جانب الزراعة •• فهى تمارس أبشع أنواع الاستغلال الاقطاعى ضد الفلاح المصرى ، وتستأثر بمعظم نتاج الأرض لحسـاب • « حق التملك » الذى « قننته » لها اللوائح والقوانين ، ولاتدع للفلاح سوى النذر اليسير مقابل « العمل » الذى يبذله فى الزراعة والحصاد •• كما تهضم كذلك حق العمال الحرفيين الذين يصنعون أدوات الزراعـة ، والعمال الصناعيين الذين بدأت آلاتهم تظهر فى الحقول •

* وليس ذلك فحسب ، بل ان علاقات الانتاج الاقطاعية هذه ، وأشكال الاستغلال الاقطاعى قد أصبحت تمثل عقبات فى طريق انخراط المجتمع انخراطا كاملا فى طريق التنمية والنمو الرأسمالى ، وهو الطريق الذى كان يمثل يومئذ خطوات تقدمية على درب تطور المجتمع واجتيازه عصر الاقطاع الى عصر الرأسمالية بما تعنيه وتمثله صناعيا وحضاريا • فلقد « دخلت مصر طريق التطور الرأسمالى دون أن تقضى بأساليب ثورية على المخلفات الكثيرة القوية الباقية من القرون الوسطى • وكان الملاك الاقطاعيون الحاملين الأساسيين للعلاقات الرأسمالية فى الزراعة ، الذين كانوا يقرنون الأساليب الحديثة للاقتصاد بالأساليب القديمـة

بالاستغلال « ٠٠ **كانوا أشباه اقطاعيين ، وأشـباه رأسماليين فى ذات الوقت** ٠٠٠ »

* ولكن سـبعينات القرن التاسـع عشر قـد دفعت إلى مسرح الأحـداث « عناصر جديدة من البورجوازية الوطنية أكثر ديمقراطية وتطورا ٠٠٠ وكانت تتألف هذه الفئة الثانية من التجار والملاك الأحرار الذين بدؤوا يتبعـون الاقتصـاد الرأسـمالى ، وسـاندوا المضى فى الاصـلاحات واقتفوا أثر فرنسا ٠٠٠ فكانت هذه الفئة ــ وعلى رأسها « الكوادر » التى تتلمذت زمن محمد على وابراهيم باشا على الثقافة الفرنسية ، كافحت من أجل فتح طريق التطور المصرى أمام نمط التطور الرأسمالى ، وناضلت فى سبيـل تخليص المجتمع من بقايا العلاقـات الاقطاعية فى الانتاج كى ينـدفع المجتمع بكل قوته وجميع طاقاته فى طريق التطور الرأسمالى ، لأن فى ذلك استكمالا لعناصر قوة التجربة المصرية التى أخذت مسارها الطبيعى بعد أن انهارت الاحتكارات التى أقامها محمد على ٠٠ وهذا هو الذى يفسر لنا أعمال سعيد باشا « ذى التفكير الحر والميول الغربية » واسماعيل باشا الذى « حصل تعليمه فى فرنسا » وعمـل كى تصبح مصر « جزءا من أوربا » ، ولمـاذا كان تعاطفهما مـع « الكوادر » التى تربت فى البعثات الى فرنسـا ، وعلى رأسها الطهطاوى ، ولماذا نفى عباس باشـا ، عندما تولى الحـكم ، الطهطاوى الى السودان ، ولماذا استدعاه سعيد بعد توليه العرش مباشرة كى يمارس دوره فى القاهرة من جديد ٠٠٠٠

ولكن ذلك لايعنى أن موقف الطهطاوى وأفكـاره كانت هى ذات مواقف سعيد واسماعيل وأفكارهما ، ولا أن الرجـل كانت مصالحـه متطابقة مع مصالحهما ٠٠٠ على العكس من ذلك ، فنحن نرى أنه بينما كان سعيد واسماعيل يجسدان الكثير من ملامح الطبقة « شبه الاقطاعية شبه الرأسمالية » ــ وخاصة اسماعيل ــ **فان الطهطاوى ، رغم أنه كان**

من كبار الملاك ، إلا أنه كان أبرز المفكرين الاجتماعيين الذين أعلنوا الحرب على بقايا العلاقات الاقطاعية فى الانتاج الزراعى ، ورمى بثقله الفكرى الى جانب سلوك الطريق الرأسمالى فى تطور البلاد ·· لقد وقف الى جانب الفلاح ضد بشاعة استغلال المالك الكبير له ·· دون أن يمس فكره من قريب أو من بعيد حق هذا المالك فى التملك للأرض أيا كانت مساحتها ــ وهذا فارق جوهرى بينه وبين الاشتراكيين ــ كما وقف الى جانب الحرية التامة لصاحب المشروع التجارى والصناعى ، وطالب بتكوين الشركات ، تعاونية ، وفردية ، ومشتركة بين الأغنياء والحكومة ··· وقدم فى هذا الميدان أفضل صياغة نظرية لفكر البورجوازية الوطنية التى كانت تلعب يومئذ دورا ثوريا وتقدميا وطليعيا فى حياة البلاد وتطورها » [1] ·

واذا كان الطهطاوى قد طرح تصورا نظريا للمجتمع الذى يتحقق فيه العدل الأسمى ــ وهى قيمة سعى اليها « المويلحى » ــ فان هذا الفكر يعد ــ فى التحليل الأخير ــ نقدا اجتماعيا للهيكل الاقتصادى لمصر الحديثة · ويصور قيم الطبقة البورجوازية التى تربو الى تحقيقها ·

* * *

ويتناول « محمد عبده » (١٨٤٩ ــ ١٩٠٥) بالتحليل النقدى مثالب الطبقة الجديدة · وهو يهدف أن تبرأ من عيوبها ويمهد ــ بنقده ــ لها الطريق نحو « الرأسمالية » على نحو ما فعل من قبل « الطهطاوى »· يقول : « الاقتصاد هو فضيلة من فضائل الانسانية الجليلة بل هو من أهمها ، مدحته جميع الشرائع ، وبينت فوائده ، وهو كغيره من الفضائل مركب من أمرين : بذل وامساك ، وأعنى أن الاقتصاد هو التوسط فى الانفاق ، بحيث لايبسط صاحب المال يده كل البسط ، حتى لايبقى فيها

---

(١) محمد عماره : دراسة فى فكر الطهطاوى عن التمدن والسياسة والاجتماع ، .. الاعمال الكاملة الجزء الاول ··· ص ١٨١ ــ ١٨٢ ·

شيئا ، ولا يقبضها كل القبض ، حتى لا يخرج منها شيئا ، بل ينفق من ماله على حسب حاله ، يقدم الأهم فالمهم ، فيدفع الضرورة ، ويقيم البنية على قدر ما يناسب درجة غناه وفقره ، مع حفظ بقية من كسبه يعدها للعوارض الغير منتظرة ، التى قلما ينجو الانسان من ورودها عليه بغتة من حيث لا يشعر ، فاذا جمع الشخص بين الامساك عما لا يلزمه والبذل فيما هو أحوج اليه ، فقد حاز فضيلة الاقتصاد التى قال فيها نبينا صلى الله عليه وسلم « الاقتصاد نصف المعيشة»[1] فهو يحدد قيمة الاقتصاد ويدعو الى ترشيد الانفاق ويحث على الادخار • وهو دائما ــ كالطهطاوى ــ يستند الى الموروث الاسلامى لتدعيم موقفه وليجد مسوغا ــ من التراث ــ يواجه به الجمهور •

وفى تحليل دقيق ، يتعقب الآثار الاجتماعية للاسراف ، وأثره فى تبديد الثروة وفى انكماش حد الملكية ، ومن ثم ضمور الحافز الفردى • اذ أن الجميع يكونون كأجراء لا يهتمون اهتمام الملاك • ويؤكد أن الرفاهية الاقتصادية لا تتحقق الا بتوسيع قاعدة الملكية ، وينبه على آثار هذا الاسراف . فى تبديد الثروة . ومن ثم فى زحزحة العناصر الوطنية من الميدان الاقتصادى مما يساعد على تسلل العناصر الأجنبية واستحواذها على ثروة البلاد سواء من خلال الاستيلاء على الأرض أو من خلال بنوك الرهن والعقارات • يقول : « وأما قسم المسرفين من أهالى بلادنا ، فأولئك شأنهم غريب ، اذ اخفت عنهم المغارم ، وأقالتهم الحكومة من المظالم ، وتوفر لدى البعض منهم شىء من النقود ، وارتفعت أسعار المحصولات ، أو جاء موسمها ، ورأى بعضا من النقود يرن فى يديه ، قصد الى سوق البضائع الافرنجية ــ (التى يعد اقتناءها نمدنا) ــ يشترى أخسها وأدناها بأعلى القيمة وأرغها ، حلية لزوجته ، وزينة لابنته وابنه ، وبهرجة لنفسه يظهر بها ، يظنها رونقا يكسبه حلية

---

(١) الوقائع المصرية . العدد ٩٨٨ ، ١٨ ديسمبر ١٨٨٠م وقد نشر فى الاعمال الكاملة للاستاذ الامام محمد عبده ــ الجزء الثانى الكتابات الاجتماعية (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢) ص ١٣ .

واعتبارا ، حتى يعود وقد صرف جميع ما توفر لديه ، وربما كان مع ذلك بيته مهدما يحتاج الى البناء ، ومضجعه خاليا من الفراش لا يستر بسوى الحصير البسيط ، وزوجته الى يحليها هى المنغمسة فى الأقذار ، المكلفة بأداء جميع الأعمال الخسيسة ، وليس عندها من الأوقات ما تتجمل فيه بتلك الزينة ، اللهم الا يوم المأتم والفرح ، وأبناؤه الذين حاباهم بتلك الزخرفة فاقدى التربية ، متروكين فى زوايا الاهمال ، يسره أن يراهم يلعبون ويتواثبون فى ساحة بيته المفترشة بطبقات من الأتربة ، ثم اذا ازداد ايراده مرة أخرى ، رأيته يتفنن فى الولائم وإقامة الأفراح لأبنائه وأقاربه ، تحت مصاريف متى فتحها على نفسه أخرجته عن طاقته ، وأنفق فيها المئين والألوف ، بجانب الأشياء التالفة التى لا قيمة لها سوى العدم ، ويسره فى كل ذلك أنه فرح بابنه أو أخيه أو ابنته الذين لم يكتسبوا شيئا من الفضائل .. وهذا كما يضر بهم وبحواشيهم يضر أيضا بثروة البلاد نفسها ، اذ تحصر الثروة فى دائرة مخصوصة عند أشخاص قليلين ، لوازمهم ليست بالكثيرة ، فتكسد أسواق الصناعة والتجارة لقلة الراغبين فى الصنائع والبضائع ، أى لقلة القادرين على اقتنائها ، وتقل الرغبة فى الأعمال الزراعية ، اذ يكون الجميع كأجراء لايهتمون اهتمام الملاك ، وان أغنى البلاد وأسعدها هى البلاد التى توزعت ثروتها على غالب أهاليها ، ويزداد الضرر اذا وقعت الأملاك والمبيعات فى أيدى الغرباء والأجانب الذين لا يسرنا أن نراهم واضعى أيديهم من غالب الأملاك العظيمة والأراضى الواسعة التى كانت فى أيدى أبناء البلاد ، بل هذا أمر يحزن كل ذى عقل وادراك ولا يغفل عنه الا غبى دنىء محب للفقر والفاقة ... ونرغب الى بعض ذوى الكلمة فى بلاد الفلاحين بل وفى المدن ، أن يلاحظوا ذلك ، وينصحوا المتوغلين فى الاسراف على غير قاعدة راشدة ، بأن يكفوا عنه ، وأن يعتدلوا فى أحوالهم خيرا لهم من ضياع أموالهم » .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٥ ، ١٧ .

ويوضح دور الأجانب فى تدمير الاقتصادالقومى نتيجة ابتلاعهم لثروة أبناء البلد فلا ملجأ منهم إلا اليهم « ولايجد للخلاص من جميع ذلك سبيلا سوى الالتجاء الى التجار وأرباب « البنوكة » الذين هم كانوا أعظم أعوان الظلم فى ذلك الوقت •• فكانت تلك الأيام ويلا وبالا على الحكومة والأهالى جميعا ، وكانت سعدا وربيعا للتجار وأرباب «البنوكة» الغرباء الدخلاء ، الذين انتشروا بين أبناء البلاد انتشـــار الذئاب بين الأغنام ، فأثقلت كواهل الفلاحين وغيرهم من الوطنيين بالديون الهائلة ، واضطرهم العجز لبيع أملاكهم ورهن عقاراتهم وأراضيهم أو الانسلاخ عنها بالكلية ، فأحاط بهم الفقر وصاروا فى أسوأ حال »[1] ويرى أن السبب فى ذلك يعود الى أنهم فتحوا على أنفسهم بابا من الفقر « يلجونه باختيارهم وارادتهم ، بدون قاسر ولاقاهر ، وهو باب السرف والتبذير •• والاكثار من لوازم الرفاهية والزينة ، وما يكســـب الظهور الكاذب بلا طائل ، فرأيناهم يتفاخرون فى اعداد الولائم وإتقان أشكال الزينة ، ويتنافسون فى تشييد الأبنية ، ويتكاثرون فى الملابس وأنواع الملاذ ، لايقفون فيها عند حد ، وينتهون الى غاية ••• وليتهم ينقدون فى اجتلاب هذه الأشياء قيمتها الحقيقية ، ولكنهم من الجهل يشترون ما يساوى عشرة بعشرين ، ان لم نقل بمائة » (٢) •

* * *

أما المويلحى (١٨٥٨ ــ ١٩٣٠) فيتناول أزمة الانســـان المصرى والشخصية المصرية ، وهى تعانى من وطأة الاحتلال الأجنبى • وهـــو يلتقى مع أستاذه « محمد عبده » فى التأكيد على غفلة المصرى واستغلال الأجنبى لنقاط ضعفه • فينبه فى « مصباح الشرق » محذرا من تسلل

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٠ وقد نشر فى الاعمال الكاملة للاستاذ الامام محمد عبده ــ الكتابات الاجتماعية (الجزء الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢) ص ١٠ ، ١١ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ ، ١٢ .

الأجانب وتغلغلهم فى مرافق الحياة فى مصر « ومازال المحتلون ينتفعون بصوابهم وخطأنا معـــا وينالون أغراضهم باغفالنا الحـــزم فى أمورنا وانتباههم وتبصرهم فى أمورهم حتى تمكنوا من التدخـــل فى ادارات الحكومة المصرية » (١) وعن التدخل والنفوذ الأجنبى وحظ المصريين يقول « تقدمت شركة انجليزية فاشترت ثلاثة آلاف فـــدان من أطيان الدائرة السنية فى المنيا وتبعتها شركة أخرى مقيمة فى لوندره فطلبت من الحكومة أن تبيعها ألفا وخمسمائة فدان أملاك الميرى الحرة بالفيوم فاذا استمر الحال على هذا المنوال دخلت أراضى القطر فى أيدى الشركات الانكليزية. ولم يبق فى يد المصريين غير عض يدهم حزنا وأسفا وكمدا وندما على مافرطت أيديهم بما اعتمدوا عليه من اغفال مصلحتهم فى تأليف الشركات منهم ومسابقة الأجانب فى بلادهم ... (ف) صارت بيوت الأمراء مثل أبيات الأشعار فى القصائد تنتظم فى يد الأجانب بيتا بيتا على التتابع ونسأل الله حسن الختام فقلما يصدر عدد من هذه الجريدة الا وفيه نبأ بيع بيت من مصرى لأجنبى . ومن أخبار اليوم أن سعادة عبد القادر باشا حلمى باع بيته فى الاسماعيلية الى امرأة أجنبية بأربعة عشر ألف جنيه لتجعله لوكاندة » (٢) .

والمتأمل فى المنحنى التاريخى للفكر المصرى الحـــديث يتعرف على أبعاد أزمة الطبقة البورجوازية وجهودها فى توعيـــة المواطن المصرى بضرورة تغيير الهيكل الاقتصادى لمصر من النظام الإقطاعى الى النظام الرأسمالى فى ظل الدولة الحديثة التى أرسى دعائمها « محمـــد على » وتشجيع الاستثمار الوطنى والوقوف ضد التسلل الأجنبى . وهى جميعا ـــ قيم الطبقة البورجوازية على نحو مارأينا من خلال استقراء نصوص

---

(١) مصباح الشرق ، مصر وحدها (كيف يتداخل المحتلون) ٢٥ أغسطس ١٨٩٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ١٧ نوفمبر ١٨٩٨ ، ص ٣ .
وانظر أيضا « مصباح الشرق » حذار العاقبة ، ٢٧ سبتمبر ١٩٠١ . والنص الكامل فى ملاحق هذه الدراسة .

آثار مفكريهم الرواد وكما سنرى عند تحليل الصور الروائية والحواريات التى أجرها « الويلحى » فى « حديث عيسى بن هشام » •

٣ ــ أزمة البرجوازية المصرية فى « حديث عيسى بن هشام » •

من المسلم به أن التقدم الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات انما يقاس فى ضوء ما يقدمه هذا المجتمع من عطاء لأفراده يتحقق لهم من خلاله الاشباع المادى والروحى ، والنسق الاقتصادى للمجتمع المصرى آنذاك ينبىء عن طبيعة مجتمع جديد بدأ يتمخض من المجتمع الاقطاعى القديم •

ويشى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة بما طرأ على بنيان المجتمع من حراك [1] يساعدنا فى القاء أضواء على المهمة التى انتدب «الويلحى» نفسه لتحقيقها • ومن المسلمات فى علم اجتماع المعرفة ، أن ذيوع فكرة وانتشارها انما تعكس فكر صاحبها ، ومزاجه ، وموقفه الاجتماعى ،

---

(١) أستخدم كلمة « حراك » بالمدلول الاجتماعى على نحو ما يشير المصطلح وبالتحديد يعنى أنه « كل انتقال للفرد أو الجماعة أو لاحدى القيم الاجتماعية من وضع اجتماعى الى آخر . وقد يكون هذا الحراك أفقيا كما قد يكون رأسيا . فالتحرك الافقى يشير الى كل انتقال يتحقق على مستوى اجتماعى واحد ، مثال ذلك انتقال الفرد من عقيدة أو من أسرة الى أخرى بطريق الزواج أو من وضع الى آخر بشرط عدم تغيير وضعه المهنى أو مستوى دخله . أما الحراك الرأسى فهو ــ فى المجتمعات التى يوجد فيها هيكل تدرجى للفئات الاجتماعية ، يتمثل فى انتقال الافراد أو الجماعات من طبقة الى أخرى ، وهذا التحرك قد يكون صاعدا عندما ينتقل الفرد من جماعة أدنى الى جماعة أعلى ، أو عندما تحسن جماعة مستوى معيشتها أو مكانتها فى التدرج السياسى أو المهنى ، أو عندما تصعد جماعة بأكملها درجة فى السلم الاجتماعى . ويكون التحرك نازلا عندما تتحلل الجماعة بأكملها وتجد أن مكانتها تهبط بالنسبة للمجتمع ككل . ومن أمثلة التحرك الرأسى الصاعد ، صعود الطبقة البورجوازية بالنسبة لطبقة النبلاء ، قبيل الثورة الفرنسية ، ومن أمثلة التحرك الرأسى النازل هبوط مكانة رجال الدين عند الانتقال من مجتمع العصر الوسيط الى مجتمع العصور الحديثة .
انظر ، معجم العلوم الاجتماعية ، اشراف د. ابراهيم بيومى مدكور ص ١٢١ .